مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد ٣ ـ المجلد ١٢ ـ خريف ١٩٨٤ (صفحات من ١٠٧ إلى ١٣٢)

السلطة والشرعية
في الدول النامية

عبدالله سيد هدية
قسم العلوم السياسية / جامعة الكويت

مقدمـــة:

تحتل السلطة موقعاً متميزاً في الفكر الإنساني القانوني والسياسي، حيث تواكب البحث عن مضمونها وعناصرها وكيفية تكوينها.. مع ازدهار المبادىء الديمقراطية وانتشارها، فقد كان سائداً في العصور القديمة أن السلطة مقصورة على الآلهة وبالتالي تسبغ عليها صفات القداسة والعبودية، فهي تمثل باباً لا يجب الولوج منه ومقاماً لا يتعين الاقتراب منه، فهي لا تخص الناس ولا العامة ومحرابها مقدس يقتصر على الآلهة ونسلهم.. ومع تطور المجتمعات وتقدم الفكر الإنساني، أخذت غلالة القداسة تنزع عنها رويداً رويداً، وأصبح الاهتمام بها طاغياً، حيث عن طريقها تتحقق قرارات وقوانين كان يظن أنها حبر على ورق، وبواسطتها يتحول ما كان من قبيل الأحلام والأماني إلى واقع مادي ملموس.

وفي العصر الحاضر تتسابق الفئات والقوى الاجتماعية والأحزاب السياسية في الوصول إلى هذه السلطة وذلك لتحقيق مصالحها وتنفيذ برامجها.. وقد يكون الوصول إلى السلطة عنيفاً معبداً بالدماء والضحايا وقد يكون الطريق إلى المسك بمقاليدها هادئاً سلمياً.

ويهتم القانون بهذه السلطة وبمدى شرعيتها وشرعية القرارات التي تصدرها

لاقتها بالدولة، بينما يهتم علم السياسة بمضمونها وبالأصول الاجتماعية للعناصر التي تولي عليها والفكر الذي يوجههم وعلاقاتهم بالقوى الاجتماعية الأخرى، وبمدى تأثير ارات السلطة وأعمالها على المجتمع والقوى الاجتماعية فيه وبكيفية التغيير في هذه سلطة.

ويصدر الفكر القانوني والسياسي الحديث في تحليله لدراسة ظاهرة السلطة عن رة مؤداها أن القوة والشرعية، أي رضاء المحكوم بهذه القوة، هي العناصر الأساسية سلطة ولكن بالرغم من ذلك فإن تعاريف السلطة ووظائفها تختلف من مفكر إلى آخر سب مصالحه والأفكار التي تسيطر عليه والقوى التي ارتبط بها.

كما نلاحظ أن مضمون السلطة وسماتها والعناصر التي تمسك بزمامها وتوجهاتها لف من بلد إلى آخر حسب درجة تطوره والفلسفة السياسية التي يعتنقها، ويترتب على ذا، الاختلاف البين في السلطة وشكلها ومضمونها في دول الديمقراطية الليبرالية التي وم على الانتخاب وتعدد الأحزاب، عنها في الدول الاشتراكية ذات النهج الماركسي، ث يسيطر ممثلو طبقة اجتماعية واحدة على السلطة.. عنها في الدول المختلفة التي يز بوضعية اقتصادية معينة وسمات خاصة بها خاصة في تكوين القوى الاجتماعية التي ل إلى السلطة.

ونحن هنا نحاول أن نبين عناصر السلطة ــ بشكل عام ــ في فصل أول ثم بعد ك نتعرض للمفاهيم المتعددة السلطة التي قال بها أبرز الكتاب الذين تصدوا لدراسة ه الظاهرة، ونبين أيضاً مفهوم هذه السلطة في الفكر الماركسي ومفهومها في الفقه نجلو أميركي. ثم نبين في فصل ثالث السلطة في البلدان المتخلفة.

الفصل الأول

السلطة: الأصول والعناصر

١ ــ السلطة وعناصرها:

تقترن «السلطة» على الدوام بعلاقة إنسانية غير متكافئة، فهناك من يصدر الأوامر ناك من يجبر على الخضوع لها، أي ضرورة وجود حاكم ومحكوم، ولكن التفرقة وهرية بين القوة المادية التي تجبر الآخرين على الخضوع وبين «السلطة» التي تمتزج فيها وة المادية مع الاعتقاد بالخضوع، وعلى هذا فالسلطة تتضمن عنصرين يتبلوران في:

(أ) القوة والسيطرة المادية:

ويعني هذا العنصر، قدرة الأكثر قوة مادية على إجبار الأضعف على الانحناء والخضوع وهذه ظاهرة تعم العالم أجمع ــ بدون استثناء وتعتبر نتاجاً طبيعيًّا لعدم تعادل القوى لا العضلية فقط، بل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وإذا كانت القوى العضلية لعبت دوراً أساسياً في المجتمعات البشرية البدائية، حيث كان الأقوى عضلاً والأليق جسمانياً والأوفر صحة يستطيع أن يستأثر بالخيرات المادية ويجبر الآخرين على الخضوع، فلا شك أن الزعيم الأول في هذه التجمعات البشرية كان سعيداً بعضلاته المفتولة وعافيته الموفورة التي تمكنه من أن يصطرع الآخرين.. إلا أن هذه القوى ما زالت تؤدي وظائفها ودورها في الدول الحديثة وتتمثل عادة في مؤسسات الشرطة والجيش والسجون... والتي تعتبر ــ بحق ــ الأساس للسلطة السياسية، تستند عليها وتمارس عملها على هذه الدعائم[1].

وإذا كانت القوة الجسمانية هي الأساس في البداية للسيطرة والاستئثار بالمغانم والموارد الاقتصادية إلا أن القوة الاقتصادية لعبت ــ بعد ذلك ــ الدور الأساسي في السيطرة وتكوين السلطة، فمن يحوز أكثر عناصر الإنتاج يتحكم في معيشة من لا يحوز وبالتالي يفرض الأول سيطرته وسلطته على الثاني وترتبط السلطة الاقتصادية بالسلطة السياسية ارتباطاً وثيقاً لا ينفصم منذ أن أصبحت للعناصر الطبيعية قيمة مادية وظهرت الملكية الفردية، لكي تثبت أن من يحوز القوة الاقتصادية يحوز ــ بالضرورة ــ السلطة السياسية فعلى مر عصور التاريخ المختلفة، كانت الطبقة التي تملك عناصر الإنتاج والثروة تمارس السلطة السياسية وتتكون منها الحكومة، ففي عصر الإقطاع حيث كانت الأرض مصدر الثروة كانت الدولة تستقر في يد الملاك العقاريين، وفي بداية القرن التاسع عشر عندما أصبحت التجارة والصناعة هي عناصر الإنتاج السياسية استقرت السلطة السياسية في يدي البورجوازية التجارية والصناعية.

وفي هذا العصر، ومع العواقب الوخيمة التي أصابت المجتمع من نهم الطبقة البورجوازية في الربح والاستغلال، بدأت الطبقات والفئات التي أصابها أبلغ الضرر تتجمع وتتضامن وبدأت تظهر أشكال جديدة من التنظيمات، سرعان ما ازدادت قوتها ودخلت في صدام مع أصحاب العمل من أجل انتزاع حقوق أعضائها مثل النقابات والأحزاب السياسية التي تجند الجماهير وهي تكتسب قوتها من تضامن أعضائها وتنظيمهم

ث يعد هذا قوة مادية لا يستهان بها، كذلك المنظمات الدينية التي تضم آلاف ضاء الذين يمتثلون لأوامرها ويطيعونها طاعة عمياء.

ولا يخل هذا كله، بالعنصر المادي في السلطة، بل إن هذه الأشكال الجديدة من يمات تثبت العنصر المادي في السلطة وتؤكده.

ب) الاقتناع والإيمان بالسلطة:

لا يعد في الواقع هذا الضغط المادي أو القهر الجسماني والاقتصادي حقيقة سلطة (Le Pouv) بقدر ما يكون أقرب إلى اليأس أو القوة (Puissance) فالسلطة الحقيقية إذا رافق هذا اليأس والقوة الاقتناع بعدالة وصحة وشرعية هذه القوة، وعلى هذا لطة (Le Pouvoir) تتضمن عنصرين:

الأول: الخضوع المادي.

الثاني: الاقتناع والاعتقاد بهذا الخضوع ـ كما مر بنا سلفاً.

ويتعين أن يسود الاعتقاد بادىء ذي بدء في ضرورة هذه السلطة بشكل عام، تناع بها كحقيقة اجتماعية فهي تبدو في المجتمع كظاهرة طبيعية مثل الماء والهواء كن أن يستغني عنها أي مجتمع من المجتمعات وتبدو الفكرة القائلة بتصور مجتمع سلطة أو رؤساء، غارقة في العبثية والغرابة، فوجود السلطة يعتبر معطية من يات الحالية والفورية المستقرة في الضمير، ويعزز هذا ويرسخه التعليم والتربية، السنوات الأولى لحياة الطفل يتعلم الخضوع لأوامر ورغبات الوالدين..، وفي سة للمعلمين والأساتذة، وفي الحياة العملية للمدير والمراقب وصاحب العمل، ب كل هذا مع نظام الجزاءات، ويترتب على هذا كله ترسيخ معنى السلطة في ذهن منذ السنوات الأولى لنشأته.

إذا كان معنى السلطة يصاحب إحساس الفرد منذ مولده متمثلاً في الخضوع امر والجزاءات، إلا أن كل مجتمع ـ لا شك ـ له طابع معين ونمط محدد لمعنى طة والخضوع.. بمعنى أن هناك مجتمعات تكون هذه السلطة «شرعية» والبعض ر تكون هذه السلطة من غير شرعية والأخيرة هذه تقوم على البأس والتسلط فقط. لشرعية فما هي إلا نظام للعقائد، فلا توجد سلطة شرعية في حد ذاتها ولكن مجموعة السلطات يحكم عليها بأنها شرعية[٢] إذن هي صفة بأن السلطة الحالية تتطابق مع

السلطة الجائزة شرعاً في مجتمع معين. ولكن لأهميتها الفريدة هذه الصفة فإنها ترتفع وتصبح عنصراً آخر بجوار القوة المادية.

فإذا كان مجتمع تؤسس سلطته على الانتخابات الشعبية فالحكام يكونون شرعيين إذا جاءت سلطتهم عن طريق هذه الانتخابات الصحيحة وإذا كان يقوم نظامه على الملكية فالعاهل سلطته شرعية ما دام استأثر بها عن طريق الميلاد[٣].

وترتبط الايديولوجيات والعقائد ــ بالطبع ــ بمصالح من يعيش في المجتمع، وتختلف هذه الايديولوجيات طبقاً لنزاع المصالح في المجتمع، فالسلطة تكون شرعية بالنسبة لجزء وغير شرعية بالنسبة لجزء آخر وكل منهما ينظر إليها على حسب مصالحه وإذا كانت هذه المصالح محققة أم لا .

والسلطة السياسية إذ تستمد وجودها من تنظيم الأمة نفسها يلزم اعتراف الجماعة بها، فقد انتهى عهد السلطة التي تستند إلى مجرد القوة منذ أن استشعرت الجماعة أنها صاحبة السلطة وأن الحاكم ليس إلا أداة تنفيذ في يدها[٤].

والرضا بالسلطة لا يمكن أن يتم طالما كان الحاكم يستغلها لمصلحته الشخصية ولذلك فلا بد من توجيه السلطة نحو الخير العام للمجموع الأمر الذي من شأنه تحديد أهداف السلطة وتنظيم وسائلها بالطريقة التي تحوز رضاء الجماعة ومن ثم فإن السلطة وإن كانت تتضمن قوة مادية كشرط أساسي لقيامها فهي في ذات الوقت تعد وسيلة لتنظيم الجماعة وأساساً لتنسيق القوى الاجتماعية المختلفة بما يسمح بتحقيق الخير المشترك لأفراد الجماعة[٥].

٢ ــ السلطة السياسية وغير السياسية:

في رأي العميد (ديجي ــ Léon Dugiut) أن كل سلطة هي بالقطع سلطة سياسية، ففي رأيه أن أرباب العمل في مشروعاتهم والرؤساء الدينيين في الكنائس والقادة في أية تنظيمات أو جمعيات يمارسون سلطات سياسية شأنهم شأن الحكام في الدولة ويشاركه في ذلك فريق من علماء الاجتماع السياسي الذين يرون أن العلم أو علم الاجتماع السياسي هو علم السلطة بشكل عام، إلا أن فريقاً آخر يخالف هذا الرأي ويعتقد أن مفهوم السلطة السياسية يقتصر فقط على تلك السلطة التي يمارسها الحكام داخل الدولة وأن علم الاجتماع السياسي هو علم الدولة ويقترب هذا المفهوم من مفهوم النظم السياسية

ي يعني جوهرياً بأنظمة ومؤسسات الدولة، بل يذهبون إلى أكثر من ذلك عندما سرون العلوم السياسية على علم السلطة أو علم الدولة، ويقود هذا بالطبع إلى نتيجة اها أن هناك تعارضاً جوهريًا بين طبيعة الدولة والمجتمع القومي وبين طبيعة ماعات الإنسانية الأخرى، ويفترض هذا أن السلطة داخل الدولة وداخل المجتمع ومي ذات طبيعة مخالفة للسلطة في الجماعات الإنسانية الأخرى[٦].

وقد أسست على هذا المفهوم المتقدم نظرية بزغت في نهاية العصر الوسيط ونعني بها ية «السيادة» التي تفترض أن الدولة مجتمع كامل لا يعتمد على أحد ويسيطر على كل ماعات الأخرى داخله، ورتب هذا بالضرورة إلى أن الحكام في الدول يملكون صفات سة ولا ينبغي أن يكونوا موضع مقارنة مع الرؤساء والقادة في التجمعات الإنسانية خرى. فـ«السيادة» تتعلق بالدولة كجماعة إنسانية أساسية كاملة، وبالتالي يفترق امها عن أولئك الحكام في الجماعات الإنسانية الأخرى الأقل شأناً من الدولة: ساء القبائل وحكام المدن. ولتكملة طابع التقديس على حكام الدولة، نادى جزء كبير الفقه في هذه الفترة بأن الحكام هم الآلهة أنفسهم، وفي عصور تلت قالوا أنهم من لاب الآلهة ثم بعد ذلك اكتفوا بأنهم رسل الآلهة ومبعوثو العناية الإلهية.. وهكذا غت صفة القداسة على الدولة وحكامها.

وعارضت مفاهيم أخرى تلت هذا القول السالف بمقولة أن السلطة داخل الدولة فترق في طبيعتها عن السلطة داخل التجمعات الإنسانية الأخرى وإنما الفرق في درجة ل تنظيم الدولة الداخلي وبالتالي درجة الخضوع والطاعة، إذن الفرق ليس في الطبيعة ر ما هو فرق في الدرجة فقط.. وهكذا أراد هذا المفهوم أن ينزع صفة القداسة عن لة وحكامها مستنداً إلى أن «السيادة» عبارة ايديولوجية معينة تندرج تحت نظام العقائد س حقيقة مادية.

وبالرغم من مبالغة الرأي الأول وغلوه في قداسة السلطة السياسية وحكام الدولة أنه لا نستطيع أن نسلم بأن السلطة السياسية داخل الدولة هي من نفس طبيعة طات الأخرى داخل التجمعات الإنسانية. فنحن نعرف هذه المبالغة إذا عرفنا وف التي قيل فيها بالرأي الأول والتي كانت عبارة عن توحيد الدولة ضد أمراء طاع، فوجد الملوك ــ الفقهاء الذين يدافعون عنهم ويؤيدونهم ــ شأنهم شأن الكتاب ن يلتحقون بالسلطة يدافعون عنها ويشيدون بياناً نظرياً للدفاع عنها.

ويرى جانب مهم في الفقه الدستوري المصري: أن السلطة التي تتمتع بها الدولة لها طابع خاص وصفات ذاتية تميزها عن غيرها من السلطات العامة والخاصة على السواء.. إلا أنه لا يتفق مع الفقه الفرنسي في إطلاق اسم «السيادة» على السلطة السياسية في الدولة ويرى أن هذا خلط بين السلطة في ذاتها وأوصاف السلطة، فالسيادة ليست في الواقع إلا الصفة التي تتصف بها السلطة السياسية في الدولة لأن السلطة ركن من أركان الجماعة أياً كانت هذه الجماعة، تستوي في ذلك الدولة والأشخاص العامة الأخرى والجماعات الخاصة، أما السيادة فهي وصف أو خاصية تنفرد بها السلطة السياسية في الدولة وعلى ذلك يلزم التمييز بين سلطة الدولة وسيادتها[٧].

وصفة السيادة مقتضاها أن سلطة عليا لا يسمو عليها شيء ولا تخضع لأحد ولكن تسمو فوق الجميع وتفرض نفسها على الجميع.

ومقتضى السيادة أيضاً أن سلطة الدولة سلطة أصيلة (ORGINAIRE) أي لا تستمد أصلها من سلطة أخرى.

ومن نافلة القول أن نشير إلى أن للسيادة وجهين: سيادة خارجية وأخرى داخلية، الأولى خاصة بالعلاقات الخارجية بين الدولة ومقتضاها عدم خضوع الدولة صاحبة السيادة الخارجية لأية دولة أجنبية والمساواة بين جميع الدول أصحاب السيادة ومن ثم فإن السيادة الخارجية مرادفة للاستقلال.

أما السيادة الداخلية فتعني أن الدولة تتمتع بسلطة عليا على جميع الأفراد والهيئات الموجودة على إقليمها وأن إرادتها تسمو على إرادتهم جميعاً ومن ثم فإن سيادة الدولة الكاملة تعني استقلالها الخارجي وسمو سلطاتها في الداخل[٨].

الفصل الثاني

مفاهيم متعددة للسلطة

١ ــ تعدد المفاهيم:

في القرن السابع عشر، عرف توماس هوبز السلطة بأنها عبارة عن الوسائل الحالية التي تستخدم لتأمين الحصول على خير محتمل في المستقبل[٩].

وهذا التعريف ــ كما هو واضح ــ فضفاض متسع من ناحية وضيق من ناحية

رى، فهو متسع لأنه يربط بين السلطة ومجموع الموارد المتاحة للإنسان لتحقيق أهدافه له وبالتالي يصعب التمييز بين السلطة والثروة، كما أنه تعريف ضيق لأنه يشير إلى لطة كشيء مادي ملموس ــ وهو أحد جوانب السلطة، فكما أنها قد تكون ذات طابع ي فإنها في أحيان أخرى قد لا تكون كذلك(١٠).

هذا الازدواج هو الذي يعطي للسلطة صفتها الديناميكية المميزة.

غير أن آراء «هويز» هذه أثرت في مجموع الكتاب الذين تناولوا الكتابة عن السلطة ه واهتموا بتأصيل فكرة الفصل بين السلطات مثل مونتيسكية.. فقد تناولت تلك كتابات السلطة كما لو كانت قطعة من الحلويات يقع على الدستور عبء توزيعها بين طال أشقياء يريد كل منهم أن يظفر بنصيب أكبر من غيره، ونظر إليها «جون لوك» في باته الأخيرة على أنها علاقة وليست شيئاً.

وفي الثلاثينات من القرن العشرين، انتهى «فريدريك وتكنيس» إلى أن المجال صحيح لعلم السياسة ليس دراسة الدولة أو أية مؤسسة أخرى وإنما هو دراسة جماعة كن أن تكون مثالاً لمشكلة السلطة(١١).

ثم ظهر في الخمسينات تعريف يقول: إن الاهتمام الأول لعلم السياسة هو السلطة سياسية في المجتمع من حيث طبيعتها وأسسها وخطوات عملها ومجالها ونتائجها. إن وهر اهتمام عالم السياسة واضح جلي فهو يركز على الصراع من أجل الحصول على لطة أو المحافظة عليها كذلك ممارسة السلطة أو النفوذ على الآخرين أو مقاومة تلك مارسة(١٢).

وفي العقد الخامس أيضاً عرف عالم آخر السلطة بأنها السيطرة على عقول وأفعال خرين، وواضح أن هناك فرقاً بين السلطة السياسية والقوة العسكرية فالأولى تعني جود علاقة سيكولوجية بين عقلين بينما ترتبط الثانية بالعنف أي بوجود علاقة عضوية بين سمين يبلغ أحدهما من القوة حداً يمكن من السيطرة على حركات الجسم الآخر. ورأي ر يرى أنها القدرة على التأثير في الآخرين دون التأثر بنفس القدر(١٣).

والنظرة المتعمقة لا تقيم هذا الفرق بين السلطة والقوة العسكرية فالسلطة السياسية مل وأعم من القوة العسكرية، وتعتبر هذه الأخيرة إحدى عناصرها وبالتالي فهي ست مستقلة بنفسها ومساوية للسلطة السياسية، ويؤكد ذلك «كلاوزفيتز» الذي يرى أن

الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى، إن الصراع الذي هو لب السياسة يظل سياسياً سواء تمت ممارسته شفاهة أو بعنف وبالتالي فإن القوة العسكرية يمكن اعتبارها فرعاً من السلطة السياسية وليس بديلاً عنها(١٤).

وعلى هذا فالسلطة السياسية تتكون من عناصر متعددة تتداخل وتتضافر مع بعضها بحيث تكون بنياناً واحداً هو السلطة السياسية، وبالتالي فهي مزيج من القوة العسكرية والاقتصادية والتعليم والدعاية والإعلان.

٢ ــ السلطة في المفهوم الماركسي وعلاقتها بالدولة:

أولى ماركس وأنجلز اهتماماً كبيراً لدراسة السلطة السياسية في المجتمع ولكن من زاوية مغايرة للدراسات الغربية؛ فبصفة عامة قدم ماركس منهاجاً عاماً في دراسة الظاهرة السياسية ويعد أحد رواد علم الاجتماع السياسي، وطبق أفكاره العامة عن طريق تحليل بعض الأحداث والوقائع الهامة في عصره والتي تمثلت في عدد من دراساته مثل الصراع الطبقي في فرنسا والثامن عشر من بروميير والحرب الأهلية في فرنسا والثورة المضادة في ألمانيا.

وتجد السلطة تجسيدها أو وعاءها في الدولة، ولما كانت الدولة هي دولة الطبقة الأكثر قدرة وسيطرة من الناحية الاقتصادية، فالطبقة المسيطرة اقتصادياً تسود سياسياً وتحصل على وسائل جديدة تمكنها من مزيد من السيطرة.. وهكذا فإن هناك دولة ما لقهر العبيد ودولة الإقطاع ودولة البورجوازية، الدولة إذن هي منظمة الطبقة المالكة ومهمتها الأساسية حماية هذه الطبقة ضد الطبقات غير المالكة وهي التعبير السياسي عن سيطرة طبقة معينة.. ويعني هذا كله أن السلطة لا تنشأ من فراغ ولا توجد مستقلة عن الطبقة، فليس هناك سلطة في حد ذاتها بقدر ما هي سلطة الطبقة.

غير أن ماركس عاد وأبدى عدداً من التحفظات والاستثناءات على هذه الآراء السالفة:

وأولها: أن الدولة يمكن أن تقوم بعملية الاستقلال لصالح الحكام أنفسهم ومن ثم تصبح الدولة هدفاً في حد ذاته، يظفر بها من يحوز السلطة الأقوى ووصل ماركس إلى ذلك من واقع دراسة الامبراطورية الثانية في عهد نابليون الثالث والدولة البروسية في فترة

بادة الجوتكرز واعتبر كليهما بمثابة أنظمة استغلالية طفيلية تستغل المجتمع وتبقي على جزه عن طريق استغلال العداء بين الطبقات(١٥).

ويرى «بولانتز» حول هذه النقطة السالفة أن الدولة يمكن أن تلعب دوراً مزدوجاً حيث كونها أداة لطبقة من ناحية، وهدفاً في حد ذاته تتمتع بقدر من الاستقلالية من حية أخرى.

وثانيها: أن الدولة كتعبير عن انقسام المجتمع إلى طبقات والتعبير عن سيطرة دى الطبقات، يستثنى منها بعض المجتمعات التي تطلبت طبيعتها الجغرافية قيام سلطة كزية لتنظيم شؤون الري كمصر مثلاً، فيكتب «بليخانوف»: أنه في دول كالصين ومصر ديمة، حيث كانت الحياة الحضرية مستحيلة لولا الأشغال الواسعة البالغة غاية التعقيد ي نظمت مجرى الأنهار الكبرى وفيضاناتها وأمنت الري، يمكننا أن نفسر نشوء الدولة حد بعيد بالتأثير المباشر لمقتضيات عملية الإنتاج الاجتماعية(١٦).

وثالثها: أنه قد ينشأ وضع تتعادل فيه القوى النسبية للطبقات المتصارعة وتتوازن، ذا الوضع هو ما يسمى بـ «البونابرتية» التي يقول ماركس أنها ظهرت عندما فقدت ورجوازية القدرة على الحكم، في وقت لم تكن الطبقة العاملة قد امتلكت هذه القدرة د، وفي هذه الحالة يمكن أن ترتفع الدولة فوق الصراع الطبقي وتتمتع بشيء من ستقلال.

وطور «جرامشي» هذه النقطة وأطلق عليها اسم (القيصرية ــ Cesarisme) فهو يرى البونابرتية شكلاً خاصاً للقيصرية في إطار الدولة الرأسمالية، هذا الشكل عبارة عن ع خاص من التوازن المشؤوم أو الخالق للكوارث، أي التوازن الذي ينتج عن وضع ن يمكن أن يؤدي في حالة استمرار الصراع إلى الأزمات وتدمير كافة أطرافه.

وهكذا نرى أن السلطة عند ماركس هي سلطة طبقة تسيطر على الدولة ستخدمها كأداة لها لقهر الطبقات الأخرى في سياق صراع الطبقات.. إلا أن هناك ض الاستثناءات التي تقوم فيها السلطة وتسيطر على الدولة ولكن ليس لحساب طبقة ينها.

٣ ــ السلطة في الفقه الأنجلو أميركي:

وتعرض كثيراً الفقه الأنجلو أميركي لمفهوم السلطة، وتصدى فقهاء كثيرون لمحاولة دراسة السلطة وبيان عناصرها، وتشكل أعمالهم تراثاً هائلاً في هذا الصدد، فمن «ماكس فيبر»، «جورج سيل» و«جورج هافانز» و«بيتر برنارد» إلى «رالف دارندوف» و«لويس كوزر» و«كنجزلي ديفر» و«ماكيفر» و«بتربلار» و«دونكان ميشيل».

١ ــ ويرى «كاكيفر» و«بيتربلار» و«هارولد لاسويل» أن السلطة بشكل خاص من أشكال القوة المرتبطة بوضع شرعي، أي أن السلطة قوة رسمية وفي نفس الاتجاه تسير محاولات روبرت بيرستدت (Robert Bierstdet)[١٧] الذي يرى أنه بدون القوة لا تتحقق السلطة، ونفس التوجه لدى (كنجزلي دافيز ــ K. Davis) الذي عرف السلطة بوصفها قوة محددة معيارياً لها عقوبات وجزاءات[١٨].

والبحث على كل هذه المحاولات أنها تخلط بين مفاهيم القوة والسيطرة والقيادة ولم تحدد بشكل دقيق السلطة وعناصرها الأمر الذي يؤدي إلى عدم وضوح تعريف جامع مانع ينسجم مع الأسلوب العلمي في البحث للسلطة، ولعل في محاولات (دونكان ميشيل ــ D. Mitcheil) الذي يرى أن القوة أكثر قسراً من السلطة المعتمدة على ركائزها الشرعية، تتعارض مع الفرض الأول الذي يجعل «القوة» هي المحور الجوهري للسلطة، أكثر قرباً من الصحة.

٢ ــ ويربط «دارندورف» القوة بشخصية الأفراد، وأنها ترتبط بقدر واضح من الخصائص المميزة لشخصية حاملها[١٩]. وهو يلتقي هنا مع تصنيفات «ماكس فيبر» بين السلطة الكارزمية الملهمة وبين غيرها من أنماط السلطة اللاتقليدية مثلاً.

ولا يخفى بعد هذه المقولات من المنهج العلمي، فهذه المحاولات توجد أنواعاً متعددة من السلطة بحسب الأفراد الذين يتقلدونها، فهي تعرف السلطة بعناصر خارجية عنها وليست مشتقة من داخلها، كما تفتح الباب واسعاً أمام تصنيفات لا حصر لها من السلطة تدور وجوداً وعندما مسح أمزجة الأفراد وخصائصهم النفسية والعقلية والجسمانية.

٣ ــ ويرى البعض الآخر من الفقه الانجلو أميركي، أن مفهوم السلطة يعتمد على قبولها أي على الطرف الخاضع لها، فحاول «فيرنارد» مثلاً الربط بين قبول الخاضعين

لطة وبين فهمهم للاتصال التنظيمي وهذا يعني ولو ضمنياً أن كل من لا يقبل السلطة فهمه ناقصاً لها وأن العيب فيه، وبالتالي يتعين أن نقدم نصائح وتكتيبات مغلفة يًا لكل حائز سلطة لمساعدته في السيطرة على الآخرين(٢٠).

وواضح أن هذا القول يغفل مضمون القرار المعين ويغفل الإجابة على سؤال ري حول: من يخدم هذا القرار؟ ولمن سيحقق مصلحة؟ وبمصلحة من سيضر؟ إن ل وعدم القبول يتوقف عملاً على المصالح التي يحققها هذا القرار، مصالح أية د؟ ومصالح أية فئات سيضر بها؟.

٤ ــ تربط محاولات «ماكس فيبر» بين السلطة وبين صفات الأفراد وثقافتهم بر الثقافة متغيراً مستقلاً والسلطة المتغير التابع، أي تفسر المتغير الوسيط «السلطة» ر آخر مثله (الثقافة) دون ردهما سوياً إلى أصل اجتماعي أكثر جذرية وعمقاً(٢١). افة كما هو واضح تختلف أساساً من مجتمع إلى آخر حسب ظروفه الاقتصادية ياسية والتاريخية والاجتماعية، فثقافة المجتمع الفرنسي تفترق عن ثقافة المجتمع بركي، عن ثقافة المجتمع المصري. بل أكثر من ذلك أن ثقافة مجتمع واحد يختلف مرحلة زمنية إلى أخرى في نفس المجتمع، بل أن ثقافة المشتغلين بالزراعة تفترق عن ك المشتغلين بالصناعة في الحصر، ويدلل على ذلك تلك التغيرات الهائلة في التفكير ظرة إلى الحياة التي دخلت على أولئك المهاجرين من الريف إلى المدن واستقرارهم فيها نهم خدمة الزراعة واشتغالهم بحرفة أخرى.. بل نقول أن هناك ثقافات فرعية طبقية نة في المجتمع الواحد.

ــ تعقيب:

ونظرة إمالية ومتفحصة على الآراء السالفة، لتلاحظ من أول وهلة أنها تبالغ في د السلطة عن مضمونها الطبقي وتفرغها من جوهرها الأساسي الذي يتبلور في الح التي تهدف إلى تحقيقها، فالمجتمع الواحد يتكون بداهة من طبقات وفئات رضة ومتصارعة تختلف مصالحها وتتباين، و«السلطة» ليست كياناً أثيرياً هبط من وإنما عبارة عن «مراكز متعددة» تقبض عليها فئة أو طبقة معينة تتيح لها أن تصدر ارات التي تحقق مصالحها وتحافظ عليها، ويدلنا سياق التطور التاريخي للمجتمعات رية أن الفئات والطبقات الأكثر مالاً ــ عادة ــ هي التي تسيطر على السلطة التي

تتخذها ــ عادة ــ لتحقيق أهدافها ومصالحها. وإن كان يظهر هذا جلياً في سياق التطور التاريخي في حقب العصر الإقطاعي وبداية ظهور الرأسمالية إلا أن الأمر أكثر تعقيداً وتشابكاً في العصر الحديث ــ وإن كان هذا لا يخل بالجوهر العام للسلطة ــ ففي المجتمعات الليبرالية في غرب أوروبا لا تستهدف ــ بالضرورة ــ القرارات المتخذة من قبل السلطة تحقيق مصالح الطبقة الرأسمالية المسيطرة بمقولة أن هذه المجتمعات شهدت تطورات عدة في كمية الحريات ونوعيتها التي يتمتع بها الناس، وفي قدرة الطبقات الأخرى في تنظيم نفسها والتعبير عن مصالحها من خلال هذه التنظيمات بحيث تشكل هذه التنظيمات والتجمعات قوى ضاغطة تضع السلطة حسابها في اعتبارها عند صدور قرار ما.

وفي مجتمعات أخرى متخلفة توكل الطبقة المسيطرة بعض الأفراد عنها أو فرد واحد يقبض بيديه على كل السلطات السياسية، ويبدو أمام المواطنين أنه «أب روحي» يقيم التوازن بين الطبقات والفئات، بينما في حقيقة الأمر لا تعدو المسألة عن أن تكون حماية الطبقة المسيطرة واتخاذ سلسلة من الإجراءات تستهدف امتصاص غضب الطبقات الأخرى وبالتالي درء الصراع واحتدامه وتعرف هذه الظاهرة بـ «البونابرتية».

ومفاد هذا كله أن السلطة يجب أن تتجاوز الأبعاد الشخصية والعلاقات الشخصية لترتبط بالعلاقات الاجتماعية والتي يدخل بينها بالأساس العلاقات الإنتاجية والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية وبالتالي يتعين فهم السلطة في علاقتها بالطبقات الاجتماعية في تفاعلها وليس بكل طبقة منعزلة وذلك لأن ممارسة طبقة محددة لسلطتها يتوقف على الطبقات الأخريات، فالوجود المتميز لطبقة ما ليس بكاف لتحقيق مصالحها، بل لا بد أن يكون هذا الوجود مؤثراً وبما يتضمنه هذا التأثير من توفر حد أدنى من التنظيم من ناحية والقدرات التأثيرية للطبقات الأخرى من ناحية أخرى.

وإذا كان علينا في هذا المقام أن نفهم طبيعة الدولة، لا لفهم علاقاتها بالطبقات فحسب، وإنما أيضاً بوصفها تجسيداً للسلطة ويتعين علينا ــ من أجل التوضيح فقط ــ أن نفرق بين سلطة الدولة وجهاز الدولة، فالأخير يعني وظائف الدولة وموظفيها وكوادرها كالإدارة والجيش والبوليس، والأولى تعني من بيدهم السلطة وما يرتبطون به من انتماءات ومصالح.. ولفهم هذا كله تثار أسئلة متعددة عن: من ينضم للجيش؟ ومن يقوده؟ ومن ينضم ويلتحق بالشرطة ومن يقودها؟ ومن يصل إلى موقع تكنوقراطي محدد ومن

ه؟ إن كلاً من هؤلاء ما كان بمقدورهم تحقيق هذا دون فرص اجتماعية متاحة في
ليم والصحة وقبلها في الدخل وفي الملكية وفي المجتمعات المتخلفة لا يصل إلى هذه
قع إلا أبناء الطبقات القادرة اقتصادياً.

ودور الدولة ليس بالدور المحايد ــ ولو أعلن المسيطرون عليها ذلك لأنها في قيامها
ائفها الاقتصادية والايديولوجية وصياغتها للنظم التعليمية والإعلامية تنحاز لمصالح
ية، وبالتالي فمضمون السلطة وغاياتها في أي مجتمع طبقي بالضرورة مضمون طبقي
يوضح بأن السياسة هي التعبير الأكثر تركيزاً عن الاقتصاد لأن العلاقات الإنتاجية
لبقية تنعكس مباشرة على السياسة والسلطة السياسية ومخرجاتها[٢٢].

أما البعد الشرعي في السلطة، والذي يعبر عنه قانوناً في قبول المحكومين ورضاهم
ارهم القوانين السائدة وخضوعهم للحكام.. فهو ليس بالضرورة قائمًا على الاعتراف
طة شرعية بقدر ما يتولد عن الخوف الذي يتولد عن حيازة القوة وتوظيفها وما تملكه
أجهزة معينة[٢٣] كما أن القانون ليس له تاريخ مستقل بذاته بل هو نتاج لواقع
ماعي له جذوره الاجتماعية ونادراً ما نجد أصحاب سلطة صاغوا قوانين ضد
لتهم ومصالحهم وما دامت السلطة ذات مضمون طبقي فالقانون يأتي انعكاساً لها
بطاً بها.

وإذا كان هذا المبدأ العام يكاد يصدق ــ في التطبيق ــ على أنظمة دول متعددة إلا
نلاحظ في أنظمة الدول الصناعية الغربية المتقدمة التي تقوم على تعدد الأحزاب
ياسية والانتخابات، أن القوانين تأتي انعكاساً مباشراً لعمليات كبيرة من التوفيق بين
قات السائدة، حيث الأحزاب السياسية قوية وتعبر وتدافع عن مصالح أعضائها
لبقات التي تمثلها بقوة وحسم، وكذلك النقابات العمالية: الزراعية والصناعية
نية، ونقابات واتحادات أرباب العمل، بحيث لا يمكن تجاهل مطالب كل هذه
ليمات القائمة وما تمثله من مصالح وطبقات وفئات، ولذا من الصعوبة بمكان أن
د طبقة واحدة في هذه البلدان بصياغة قوانين تعبر وتحقق مصالحها هي فقط. وبالتالي
لطة هنا، مهما كانت شرعياً مستقرة في يد اليمين أم اليسار، إلا أنه لا يستطيع
ب القابض عليها أن يصدر قوانين تحقق مصلحة الطبقة التي يمثلها لا سيما وأن
قراره في الحكم ليس مخلداً وإنما موقوتاً بمدة معينة، بجانب الاضطرابات الواسعة التي
ن أن تحدثها الطبقات والفئات الأخرى إذا ما استشعرت أن هذه القوانين والقرارات

تلحق بها الضرر. ويقودنا هذا إلى ملاحظة أساسية عن هذه المجتمعات ألا وهي تقارب قوة الطبقات المتنوعة فيها وبالتالي يتعين أن تعبر هذه القوانين عن هذا التوازن القائم بين مصالح الطبقات القائمة خاصة وأن كل طبقة تملك أسلحتها المشرعة على الدوام لاستعمالها من مظاهرات وإضرابات، وتصادم مع أجهزة الأمن. . ونلاحظ أن هذا الأمر يكاد يكون خصيصة قاصرة على هذه المجتمعات.

الفصل الثالث
السلطة في البلدان المتخلفة

مقدمـــة:

يتعين أن يكون واضحاً أنه عند الحديث عن البلدان المتخلفة لا تقفز بلد معينة أمام أعيننا وإنما نحاول أن نتلمس الخصائص العامة التي تشترك فيها كل البلاد المتخلفة، ولا يعني هذا أن البلاد المتخلفة على درجة واحدة من التطور والنمو وإنما هناك اختلاف في الدرجة بينها، مرة يتسع ومرة يضيق، وتارة تبرز سمة من سمات التخلف في بلد بوضوح وقوة بينما تبرز سمة أخرى في بلد آخر. وقاد هذا بلا شك إلى اختلاف درجة التطور الاجتماعي من بلد إلى آخر وبالتالي إلى اختلاف في القوى الاجتماعية وتصنيفها فالسحرة والكهنة مثلاً ما زالوا يلعبون دوراً رئيسياً في السلطة في عدد من البلدان الافريقية بينما تنعدم هذه الفئة من خريطة القوى الاجتماعية في بلدان أخرى.

١ ــ البيئة الاقتصادية والسياسية:

يطلق اسم البلدان المتخلفة على تلك البلدان التي كانت مستعمرة ونالت استقلالها السياسي حديثاً ابتداء ــ بعد الحرب العالمية الثانية ــ ونتيجة للاستعمار المباشر الطويل ورثت تركة استعمارية مثقلة بكل أنواع التخلف والقهر على كل الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. . فهذه البلدان لم تتطور تطوراً طبيعياً وما زالت تحمل كل سمات التخلف والتأخر الذي تعكسه الأبنية الاقتصادية المفككة والمشوهة والتركيب الاجتماعي غير المتوازن الغارق في القبلية العصبية العشائرية أو الأسرية، حيث يتغلب الولاء القبلي أو الطائفي أو الأسري على الولاء للوطن فضلاً عن وجود طبقة قليلة غير منتجة أصلاً في العملية الإنتاجية تحوز عائداً ضخمًا من الناتج القومي، بينما الغالبية العظمى من السكان

د لا تجد ما تفي به حاجاتها الأساسية من مأكل وملبس ومسكن يضاف إلى هذا تلك دات والتقاليد المتأخرة والتي تعوق التقدم والنمو يحمي هذا ويشجعه وجود ثقافة ية متأخرة تسد كل مناهج التفكير واستعمال العقل في البحث والسلوك. ويضرب دون رحمة ــ الجهل والمرض والفقر معظم سكان هذه البلدان، فالأمية تبلغ معدلات ة كذلك ارتفاع معدل الوفاة بين الأطفال وارتفاع معدل المواليد وانخفاض الدخل ردي والنشاط الأساسي للسكان يتركز في الزراعة، وهو قطاع متخلف تمارس في غلاله طرق بدائية مضى عليها دهر طويل تعكس آثارها في انخفاض الإنتاجية وقلة اصيل أو في الصيد والرعي أو صيد الأسماك أو حرف بدائية تقوم على زراعة صول الواحد.

لقد ترك الاستعمار هذه البلدان بهذا السمت المتقدم تقريباً، والآن بعد مضي قرب من ربع قرن على استقلال معظمها، رفعت فيها شعارات كثيرة عن التنمية دتها كثيراً عبر أجهزة إعلامها، هل تغيرت هذه الأوضاع والسمات واقتربت من ول المتقدمة؟ هل أخذت بأسباب التقدم وكفلت لها خططها في التنمية والتقدم الخروج مأزق التخلف التاريخي الذي وجدت نفسها فيه؟

إن نظرة متفحصة على واقع هذه البلدان اليوم لترد بالنفي على السؤال المتقدم، بل بالغ إذا قلنا أن هذه الدول صارت تضرب بعمق في طريق التخلف وأوغلت سيراً فيه مل التخلف فيها كل القطاعات حتى بعض القطاعات الإنتاجية الضئيلة التي كان ى لها أن تشكل قاعدة للتقدم، واختفت فيها بعض السمات الضئيلة التي كانت تعبر نفسها في الثقافة القومية والسلوك المتحضر الذي كان يمارسه نفر من أبنائها. ولذلك ق الاقتصاديون على هذه الخطط للتنمية وما تؤدي إليه من نتائج اسم «تنمية خلف»[٢٤].

ويعزى هذا ــ بطبيعة الحال ــ إلى أن معظم هذه البلدان مندمجة في السوق سمالية العالمية وتعيش في حالة تبعية دائمة للاحتكارات الرأسمالية فالاستعمار القديم جلُ تماماً من هذه البلدان وإنما اتخذ شكلاً جديداً بعيداً عن القوات العسكرية المحتلة ساكر المدججة بالسلاح وتجوب الشوارع أو تتخذ قواعد أساسية لها في مدن هذه دان تبلور في ربط اقتصاديات هذه البلدان باقتصاد الاحتكارات بحيث تكون تصاديات في البلدان المتخلفة خادمة لهذه الاحتكارات ومستغلة من قبلها، عن طريق

فرض آليات السوق الرأسمالية عليها وأنماط معينة من التعامل معه تقود في المحصلة النهائية إلى تعميق ظاهرة التخلف. ولعل أهم الظواهر التي تنتج عن تقريب وتغلغل «ميكانزم» الاحتكارات الرأسمالية في بنية هذه البلدان، تتضح في النقاط التالية:

(أ) ازدواج الاقتصاد:

ينشطر الاقتصاد القومي إلى قطاعين: «قطاع حديث» يرتبط عضوياً بالرأسمالية العالمية من حيث التمويل والتكنولوجيا ونوع المنتجات ومجالات التسويق، ويضم هذا القطاع عدداً محدوداً من السكان لا تزيد نسبتهم عن ٢٠ ٪ في أحسن الفروض. وتبتدىء مؤسسات هذا القطاع في البنوك الأجنبية الوافدة أو الفنادق الفخمة أو شركات الوكالة التجارية التي تقوم باستيراد وتسويق السلع الاستهلاكية الباهظة الثمن في هذه البلدان. . ويعود هذا إلى أن خطط التنمية في هذه البلدان تعتمد على رأس المال الأجنبي، الذي تقوم الاحتكارات بتصديره لهذه الدول على شريطة أن تجبي من خلاله وفي مدة قصيرة أرباح كبيرة تفوق أرباح استغلال رأس المال هذا في البلد «الأم» بكثير ولذلك يتوجه الرأسمال هذا إلى قطاعات تتميز بدورتها السريعة إلى جانب ما تتميز به من سهولة وأمن لا تستلزم نفقات باهظة أو احتمالات الخسائر فيها غير واردة ولذلك تتجه رؤوس الأموال هذه إلى قطاعات الفنادق والبنوك واستيراد السلع الاستهلاكية (سلع الرفاهية) أو بناء المساكن الفخمة واستيراد مكوناتها النهائية من الخارج. وينبغي أن نشير أنه لكي تروج سلع هذه القطاعات، يتعين أن يشكل الطلب عليها قوة شرائية[٢٥].

ولكي يتم ذلك كان من الضروري أن تتشكل طبقة جديدة تحوز ثروات عالية ودخول مرتفعة تسمح لها بأن تكون زبوناً جديداً لهذه السلع ولذلك تعمل الاحتكارات عن طريق شركاتها المتعددة الجنسية في البلدان المتخلفة وبالاتفاق مع السماسرة والوسطاء من أبناء البلد المتخلف على تخريب الذمم وإفساد الضمائر في أجهزة الدولة بما فيها أجهزة الرقابة فيكثر الغش والاختلاس والتهريب والرشوة والعمولات والسمسرة ويتحول الكثير من المال العام إلى مال خاص بحيث يؤدي إلى تكوين طبقة فاحشة الثراء قادرة على شراء سلع الرفاهية التي تصدرها الاحتكارات الرأسمالية[٢٦].

وبجانب هذا القطاع الحديث يقوم القطاع التقليدي الذي يضم بقية الاقتصاد القومي، وعادة ما يكون الزراعة، ويعيش هذا القطاع في حالة تخلف شديدة ويعتمد على

ت بدائية تعود إلى العصور الزراعية الأولى، ويكاد الفصل يكون كاملاً بين القطاعين
ث تنعدم تأثيرات القطاع الحديث على القطاع المتخلف، لأنه في العادة أرباح القطاع
ديث الضخمة تقوم شركات الاحتكار بتجميعها واستثمارها في مناطق أخرى من العالم
الأموال التي تعود إلى تلك الطبقة الجديدة وكيلة الاحتكارات العالمية فإنها تقوم
يب أموالها أولاً بأول إلى البنوك الخارجية وذلك لعدم إحساسها بالأمان، ويؤدي هذا
إلى ضآلة المدخرات المحلية وازدياد عجز الاقتصاد القومي.

يقابل الازدواج في الاقتصاد وازدواج السوق ازدواج اجتماعي يتمثل في أقلية غنية
طة بالاحتكارات الرأسمالية ــ كما مر بنا سالفاً ــ وأكثرية تعاني من صعوبة سد
جيات الأساسية التي تتزايد أسعارها يوماً بعد يوم نتيجة للتضخم الناشىء من
وات الصخمة التي حققتها الطبقة الجديدة والتي ابتدعت أنماط استهلاك دخيلة على
تمع ولا تتناسب مع ظروفه.

ب) ازدياد التفاوت بين الطبقات:

تفسر نظرية مراحل النمو، السائدة في الغرب، التخلف بأنه مجرد تأخر تاريخي،
الدول النامية ستلحق في خلال عدة سنوات بالدول المتقدمة ما دام أنها تحقق معدل
مرتفع كما يقوم الكثير من مثقفي الشركات المتعددة الجنسية بتنظيرات خادعة شعارها
ورة تشجيع التفاوت في الدخول بمقولة أن أصحاب الدخول العالية هم وحدهم
درون على الادخار والاستثمار، وأن التجربة التاريخية أثبتت أن الرخاء يتساقط كالمطر
أعلى حتى يروي بالتدريج أرض الفقر في قاع المجتمع، فيقل حدة الفوارق بين
بقات، ويعزز هذا الخدمات العينية الكبيرة التي تقدمها الدولة للفقراء وتكون الحصيلة
ائية هي تخفيف الفوارق بين الطبقات(٢٧).

ويعد هذا مجرد وهم كبير لأن واقع البلدان المتخلفة يشير إلى أن الأموال الكثيرة في
الطبقة الجديدة تقوم بتهريبه ولا تستغله مطلقاً في مشاريع ذات فائدة.

ج) تفاقم التخلف:

تزداد سمات التخلف، فينتشر الفقر وتشيع الأمية ويصيب المرض معظم فئات
تمع: فعائد العمل لا يكفي تغطية الأساسيات التي تتفاقم أسعارها يوماً بعد يوم

وتأخذ الطبقة الوسطى في الاضمحلال، حيث تتحول معظم شرائحها إلى الطبقة الدنيا لأن كمية النقود التي كانت تحصل عليها وكانت تضعها في مصاف الطبقة الوسطى أصبح لا قيمة لها إزاء الارتفاع الهائل في الأسعار وبعض منها يتحول إلى الأقلية التي تزيد دخولها وترتفع ثرواتها بشكل خرافي عبر طرق غير مشروعة في البداية ــ ثم يعترفون بها ويضفون عليها الشرعية وعن طريق ربط أنفسهم بالاحتكارات الرأسمالية وترويج سلعتها في السوق المحلية. . ويتغير نظام القيم فتشيع روح الجشع والاستغلال والكسب السريع والنهب فتنعدم الخدمات التعليمية والصحية وتتسرب الأموال التي توجه للصرف عليها إلى جيوب المقاولين والسماسرة وبالتالي يشيع المرض والجهل.

في نفس الوقت تتوالى هجرات أبناء الريف إلى المدن لتخريب قطاع الزراعة المستمر وتدهوره وانخفاض عائد النشاط الزراعي، وفي المدينة لا توجد أعمال تمتص هذا الفائض الكبير من الأيدي العاملة من أبناء الريف الذين يبحثون عن أعمال هامشية تتسم بالطفيلية وتشكل عبئاً على الاقتصاد القومي، فيتخذون من الأرصفة مكاناً لعرض بعض الخضروات أو يعملون في المقاهي وتنظيف السيارات أو حراسة البيوت والبعض يحترف أعمال الإجرام والبلطجة. وتضيق بهم المدينة فيتحلقون في أكواخ الصفيح وعشش الطين حولها (Slums-Bidonvill) ويضغطون على مرافق المدينة القديمة فتتوقف عن العمل وبالتالي تصبح المدينة عاجزة متخلفة يضيق الفرق بينها وبين الريف كثيراً من ناحية أعداد السكان الكبيرة الذين يحملون سمات أبناء الريف وعاداتهم ومن ناحية البيوت المتداعية والعشش المتهالكة، التي تحيط ببعض الشوارع الأنيقة والفنادق الضخمة[1].

إذا كانت هذه هي البيئة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلدان المتخلفة وانسجاماً مع المبادىء التي ذكرناها سلفاً، يبرز سؤال يفرض نفسه بإلحاح: ما هي الطبقة أو الفئات المتميزة في هذه البيئة والتي تقبض في يدها على السلطة وتسيطر على الدولة؟

٢ ــ القوى الاجتماعية والسلطة:

إذا لاحظنا أن المستعمر في هذه الدول المتخلفة كان يقبض على زمام السلطة فيها ــ قبل نيل استقلالها السياسي الذي توالى باضطراد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ــ وكان يعاونه رموز الطبقة المتميزة التي ساهم في خلقها وتكوينها عن طريق منحها امتيازات واسعة تتمثل في مساحات شائعة من الأراضي الموزعة عليها أو احتضان مكاتبها في

ممسرة والتوكيلات التجارية. كما أن طبقة السحرة والكهنة كانت تحتل موقعاً طبقياً
ميزاً في سلم التدرج الاجتماعي في البلاد المتخلفة لا سيما الواقعة في افريقيا في ظل
ستعمار. . ولما كانت هذه التكوينات الطبقية لا بد أن تقابلها تكوينات طبقية مضادة
ق من خلال العمل الإنتاجي، فالاستعمار الذي كان يهمه نزح المواد الأولية من البلد
ستعمر استعان بالكثير من أبناء هذه البلاد في العمل في المناجم وفي المزارع الواسعة التي
ن يديرها عن طريق أعوانه، كما شق الطرق السهلة وإنشاء مواصلات مريحة لكي تنقل
ه المواد الخام إلى موانىء التصدير، وإنشاء جهاز إداري يقوم بتنظيم هذه الأعمال
عض المدارس التي تقوم على مد هذا الجهاز بما يحتاجه من عاملين. . وقاد هذا كله إلى
ق تكوينات اجتماعية أفرزت عناصر متحمسة لقيادة حركة الاصطدام بالاستعمار
طبقات المرتبطة به. . يضاف إلى هذا بعض العناصر الصغيرة والمتوسطة في الجيش
غير العدد الذي قام بتكوينه الاستعمار بغرض استعماله في بعض المعارك المحددة
خل البلد المستعمر أو خارجه. . وأضراب هذه التكوينات الاجتماعية هي التي قادت
ركة النضال الوطني بشقيه السلمي والمسلح لنيل الاستقلال.

وعلى هذا كانت تبدو خريطة القوى الاجتماعية في هذه البلاد، عشية خروج
ستعمار وحصولها على الاستقلال السياسي تتبلور في قوتين أساسيتين بشكل عام:

١ ــ القوى الطبقية، ركيزة النظام القديم وكانت تتشكل من المزارعين الأغنياء
به الإقطاع) وعدد قليل من أصحاب التوكيلات التجارية، والكهنة والسحرة.

٢ ــ القوى الاجتماعية التي كانت في دور التكوين الطبقي وبالتالي لم تتحدد
لامحها بعد وكانت تتمثل في موظفي الجهاز الإداري وشباب العسكريين ذو المرتب
الرتب الصغيرة والمتوسطة وأعداد قليلة من التكنوقراط وأعداد كبيرة من العاملين في
زارع وفي المناجم والخدمات.

غير أن هذا لا ينفي حقيقة بديهية وهي أن معظم هذه الفئات انحدرت من أصول
قية صغيرة ريفية. . وعندما نالت هذه البلاد استقلالها لم تكن هذه الفئات الاجتماعية
استقرت في أوعية طبقية محددة وإنما كانت في دور التكوين وبالتالي لم تكن تملك
صائص وملامح الطبقات الاجتماعية المحددة والمتجانسة في أوروبا الغربية مثلاً. . وقاد
ا كله إلى عدم ملكيتها صفات ثابتة ومستقرة وإلى تأثرها بأفكار وثقافات مختلطة بعيدة
ن التجانس والوحدة تختلط فيها أنماط أفكار ومعارف غيبية وسلفية تعزى إلى الأصول

الريفية وأفكار مموهة عن الغرب وحضارته وأفكار تنحدر من الأصول القومية والوطنية تبدت في أحلام تكوين الدولة القومية. . ولا ينبغي القول بأن فكراً واحداً كان هو السائد وإنما خليط هذه الأفكار استقرت في عقول أولئك الذين تسلموا السلطة في هذه البلاد.

وقد أثرت هذه الأفكار ــ فيما بعد ــ على مسلك مسيرة هذه الدول في العشرين سنة الماضية بحيث لم تحسم السلطة فيها مشكلة ما باتجاه صالح المواطنين الأكثر عدداً.

إن أحلام التنمية وبناء الدولة القومية في بلدان ذات هياكل اقتصادية مفككة كان يفرض عليها أن تتعامل مع القوى الدولية العالمية للمساعدة في تحقيق التنمية، إلا أن أفكار التذبذب والغموض وعدم الفهم العميق لطبيعة القوى العالمية، ومسلك هذه القوى في تخريب عمليات التنمية وسعيها في فرض نمط من العلاقات الاجتماعية يخدمها أدى إلى مال انهارت فيه أحلام بناء الدولة القومية وتحقيق التنمية.

إن السلطة في البلدان المتخلفة تكونت من عناصر أتت من القوى الاجتماعية التي أشرنا إليها سلفاً، وقد قادت هذه العناصر عمليات التنمية والتحديث في بلدانها اعتماداً على نسج علاقات متوازنة مع القوى الكبيرة ومهادنة القوى الاجتماعية القديمة وعدم اللجوء إلى التضحيات الباهظة. . إلا أن طبيعة أصولهم القديمة وسيادة التفكير الغيبي الريفي قاد إلى تعزيز تحالفهم مع القوى الاجتماعية القديمة عن طريق المشاركة في مشروعات تجارية أوعن طريق المصاهرة والنسب، وأسرع هذا إلى بروز مقولة تحقيق التنمية عبر ترسيخ العلاقات بالمعسكر الاستعماري القديم، الذي استطاع أن يسرب إلى اقتصاديات البلاد المتخلفة أبنية ونماذج اقتصادية تابعة مشوهة تخدم الأبنية الاقتصادية في البلد الرئيسي وعن طريقها أصبح الدم يندفع من شريان البنيان الضعيف يمد البنيان القوي بدماء تزيده قوة ونماء وتخلف الهزال والمرض لبنيان الدول المتخلفة الضعيفة. . كما سبق أن أوضحنا.

وإذا كانت الملامح الطبقية للسلطة في هذه البلدان ــ في بداية تنفيذ خطط التنمية، في عقد الستينات ــ بدأت تتضح من خلال تكوين طبقة «بورجوازية» متوسطة تضم فئات من التكنوقراط والبيروقراطيين والعسكريين استفادوا من جهود عمليات التنمية في الاستثمار بمزاياها، وجمعهم تيار فكري واحد هو ضرورة حجب الحريات السياسية لطبقات وفئات الشعب الأخرى ويفسر ذلك بعدم إحساسهم بالأمان وضرورة توافر مناخ يسهل لهم عملية الاستفادة من أموال وجهود التنمية، ويعني ذلك المناخ بالضرورة خنق

حريات سياسية وقد شكلت عناصر كثيرة من هذه الفئات فيما بعد «قوة مضادة» ت علاقتها بالقوى الاجتماعية القديمة عن طريق المصاهرة وأعمال التجارة، حيث حت لهم الأموال الكثيرة التي تراكمت لديهم أثناء «جهود التنمية» أن تتولد الرغبة في سهم للانتقال إلى موقع طبقي آخر متميز. . ولكي يتحقق ذلك فضلاً عن ارتباطهم وى القديمة، كان لا بد أن يرتبطوا اقتصادياً وعضوياً بالاستعمار الجديد عن طريق وق وتكفلهم بتصريف بضائعه في السوق الوطنية وتخريب كل الخطط لإقامة صناعة ية أو زراعة متطورة. . كما أن «ميكانيزم» تحقيق الملايين بسرعة كبيرة يقتضي تدبير ن آن لآخر ــ بعض الاختناقات في السوق الوطنية في السلع الأساسية. . وأتاح هذا ض التجار الصغار والسماسرة والمجرمين أصحاب الأصول المتواضعة جداً أن يثروا فاحشاً عن طريق تخزين السلع ونقلها من مكان إلى آخر وتوزيعها.

وعلى هذا يمكن القول أن خريطة السمات الاجتماعية «للسلطة» في البلدان خلفة تتكون في الأساس من:

١ ــ أصحاب الوكالات التجارية وأعمال السمسرة.
٢ ــ أصحاب الأراضي الزراعية الواسعة والملاك العقاريين في المدن.

ويسيطرون على السلطة التشريعية وعلى مواقع أساسية في السلطة التنفيذية إلى ب الضغوط الهائلة التي تمارس على أجهزة الدولة التنفيذية الإدارية لتنفيذ القوانين الحهم.

ويمكن لنا بعد هذا العرض المبسط أن نستخلص النتائج التالية:

١ ــ تتكون السلطة ــ بشكل مجرد ــ من عنصرين: القوة المادية والرضا لاقتناع بها، أي شرعية هذه القوة المادية، ويرتبط العنصران ــ في رأينا ــ ارتباطاً تبادلياً قاً بحيث لا تقوم للسلطة قائمة إذا غاب أحد عناصرها، وإن كان يبدو أن العنصر أي يترتب على وجود العنصر الأول، غير أنه قد يتحقق وجود الاقتناع والرضا بالقوة دية القائمة بالرغم من بلوغها درجة من الضعف والوهن بحيث لا تستطيع أن تفرض طرتها المادية داخل عموم المجتمع كله.

٢ ــ درج الكثير من الكتاب على إطلاق لفظ «السلطة» على العنصر المادي وحده المجتمعات المتخلفة بالرغم من غياب الرضا والاقتناع، أي شرعية هذا العنصر

المادي، ولذلك يبدو لنا أنه يتعين الحذر في إطلاق لفظ «السلطة» في هذه المجتمعات خاصة عند التوصيف القانوني ويفضل إطلاق لفظ «البأس أو التسلط» لأنه أكثر تعبيراً عن الوضع القائم فعلاً.

٣ ــ السلطة ليست مقعداً فارغاً، فكما قال أحد ملوك فرنسا أن العرش ليس مقعداً فارغاً.

كما يدلل لنا التاريخ في سياق تطوره أن السلطة كانت على الدوام مرتبطة بوضع الطبقات والفئات في المجتمع وكانت تستأثر بها وتحوزها على الدوام تلك الطبقة التي تحوز قوى الإنتاج وتسيطر على مصادر الثروة في المجتمع، وفي بعض الأحيان ــ لم تدم طويلاً ــ كان يحوزها ائتلاف من قبل جميع الطبقات والفئات في بعض المجتمعات، إلا أنه لا يستمر طويلاً، وتعود طبقة معينة إلى الاستئثار بها.

وتظل السلطة على الدوام مطمعاً لكل طبقات وفئات المجتمع، وهدفاً تسعى إليه كل مجموعة من الناس، فعن طريقها تستطيع أن تحقق مصالحها وتحافظ عليها وتفرض وجهات نظرها على المجتمع.. حتى في المجتمعات الليبرالية الحديثة القائمة على تعدد الأحزاب، يسعى كل حزب إلى الوصول إلى السلطة والسيطرة عليها لكي يطبق برامجه في المجتمع التي تستهدف سيادة الطبقة والفئة التي يمثلها هذا الحزب.

٤ ــ كان الوصول إلى السلطة في مراحل التاريخ المختلفة يتم عن طريق الثورة أي القوة وإراقة الدماء، وكان ذلك يعبر عن التصادم الدامي بين طبقة سفلى في طريقها إلى الصعود تاريخياً وطبقة أخرى كانت مسيطرة على السلطة وفي طريقها إلى التآكل والانزواء.

٥ ــ في ظل الاستقطاب الدولي في العلاقات الدولية الحالية والتقسيم الدولي للعمل، تصبح السلطة في معظم بلدان العالم مجالاً خصباً لنفوذ قوى خارجية تؤثر في توجيهاتها وقراراتها ولا يمكن معالجة مسألة السلطة في بلد ما خاصة تلك المجموعة المتخلفة من الدول دون تناول هذه القوى الخارجية وتأثيراتها على هذه الدول.

٦ ــ تقترب دول الديمقراطية الليبرالية القائمة على تعدد الأحزاب والانتخابات الحرة من تكوين سلطة شرعية، وليدة انتخابات شعبية حرة نزيهة وفي ظل تنافس أحزاب سياسية تملك برامج واضحة لدى فئات الشعب المختلفة.. ولذلك فالقوى الخارجية

ل على الدوام أن تؤثر في هذه الانتخابات عن طريق حضورها الدائم ومحاولة شراء
ات الناخبين لصالح مرشح حزب من الأحزاب أو التأثير في العملية الانتخابية
ندة أحد المرشحين ضد الآخرين.

٧ ــ لا تقف طبيعة السلطة في البلاد المتخلفة عند حدود التركيب الاجتماعي
خلي والهيكل الطبقي القائم في هذه البلدان وإنما يلعب العامل الخارجي دوراً هاماً في
ل السلطة ومضمونها وتوجيهاتها، ويتمثل هذا العامل الخارجي في صورة روابط التبعية
كبرى فمن المشاهد أن هذه القوة الخارجية تملك نفوذاً طاغياً في هيكل السلطة،
جم إلى تلك القرارات التي تتخذها السلطة ــ سواء على الصعيد الداخلي
لخارجي ــ وتهدف إلى تحقيق مصالح هذه القوى الخارجية المرتبطة بها أو التابعة لها،
يحتاج هذا إلى كبير جهد أو أعين بصيرة لكي تكتشف بسهولة توجه هذه القرارات في
لمها لخدمة تلك القوى الخارجية وإلى تلك الفئات أو الطبقات المرتبطة بها مصلحياً في
خل.. وقد يملي هذا التوجيه ــ أحياناً ــ معاهدة ما تنظم مسألة معينة بين الدول
خلفة وبين القوى الكبرى، وأحياناً تغيب هذه المعاهدة وإنما تشاهد آثار هذا الارتباط
يق في الواقع العملي الملموس وفي سياسات داخلية: اقتصادية واجتماعية وتربوية..
سياسات خارجية أيضاً.

وربما تضطر السلطة في بعض الأحيان في هذه البلدان، مع ضجيج إعلامي هائل
تتخذ بعض القرارات التي يمكن أن تؤدي إلى بعض الحلول الجزئية لبعض المعضلات
شاكل الحياتية التي تعاني منها هذه المجتمعات.. إلا أن ذلك يتم في حدود دائرة
يرة من دوائر العمل الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو التربوي.. ويهدف إلى
خفيف ــ بعض الشيء ــ من تلك التناقضات المتفاقمة بين مصالح القوى الاجتماعية
هذه المجتمعات وبين مصالح الفئة الحاكمة والقوى الاجتماعية المرتبطة بها.. إلا أن
ساع الاقتصاد العالمي والأزمات التي يعيشها من ركود وتضخم والرغبة في الكسب
هب وعدم الإحساس بالأمان لدى القوى المسيطرة على السلطة، لن تسمح باتخاذ
رات تحقق بعضاً من مصالح القوى الاجتماعية الأكثر داخل مجتمعات البلدان
خلفة.

ويترتب على ذلك كله أن السلطة داخل المجتمعات المتخلفة تتكون ــ أحياناً ــ من
ل أجنبية خارجية.

٨ ــ تعتمد السلطة في البلدان المتخلفة على حاكم فرد يقبض على زمام الأمور تسانده ــ عادة ــ جماعة مسلحة، تسيطر على كل مقدرات البلاد، أو على فئة معينة تشكل صفوة تحوز كل المقدرات في بلدها، وقد تتراجع بعض العناصر في أجهزة السلطة وتتقدم أخرى، والعكس صحيح، ويشير هذا إلى حركة الفئات الحاكمة وعلاقات القوى داخلها ووزن كل جناح فيها.

٩ ــ تظل السلطة في البلدان المتخلفة ــ بتركيبها السالف ــ أكثر السلطات قابلية للتأثير فيها من القوى الخارجية، بل والسيطرة عليها، وذلك عبر غياب اقتصاد مستقل وخطط وطنية للتنمية وبرامج تعليمية وتربوية قومية.. ولذلك تكون الفرصة مهيأة لتسلل فروع الاقتصاد الأجنبي وتشكيل طبقة معينة ترتبط مصالحها ارتباطاً وثيقاً بوجود فروع ومؤسسات الاقتصاد الأجنبي داخل الدولة، وبالتالي يتمكن من بسط نفوذه داخل السلطة.

الهوامش

(١) — J.W. Lapierre, *Essai sur le Fondement du Pouvoir Politique*, p. 46.

(٢) — G. Vickers, *value systemes and Social proces*, Loddres, 1968-p. 73.

(٣) — M. Duverger, *Méthodes des sciences sociales*, 3 ered, 1964-p. 36.

(٤) د. ثروت بدوي: النظم السياسية الجزء الأول، ١٩٦٢، ص ٣٠.

(٥) د. ثروت بدوي: المرجع السابق، ص ٣٣.

(٦) — M. Duverger, Institutions politiques et Droit Constitutionnel Paris, 1971-p. 10.

(٧) ثروت بدوي: النظم السياسية، ١٩٦٢، ص ٣٦، ٣٧.

(٨) ثروت بدوي: المرجع السابق، ص ٣٨. وأيضاً أنظر:
— Carré de Malberg, théorie général de L'Etat t. I, p. 36.

(٩) — Tomas Hobbes, Leviathan, 1641, Chp. 10. quoted by C.J. Friedrich, *Man and his Governement*. p. 159.

(١٠) د. محمد محمود ربيع: مناهج البحث في السياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٨، ص ١٨٥.

(١١) — Frederick, watkins, *the state as a concept of political science*, New Jork 1934-p. 83.

(١٢) — William A. Robson, *the University Teaching of social sciences, political science*. UNESCO, Paris 1954-pp. 17, 18.
—— Georges Burdeau, *Methode de la science politique*, Paris 1959-pp. 254.
— Maurice Duverger, *Méthodes de la science politique*, p. 13.

(١٣) — Hans J. Morgenthou, *Politics Among Nations*, New York 1954, p. 16-27.
— Charles P.; kindleberger, in William H.B. fox ed., *Theoretical Aspects of International Relations*, Notre Dam, 1959-p.79.

محمد محمود ربيع: المرجع السابق، ص ١٨٧.

علي الدين هلال: مدخل في النظم السياسية المقارنة، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩، مجموعة محاضرات ص ٨٨.

الياس مرقص: الماركسية في عصرنا، بيروت ١٩٦١، ص ٣١.

— Biersted, R. *The Analysis of social power in R. Bierstedt*, (ed.) power and progress-Magraw-Hill N.Y. 1974.

د. عبدالباسط عبدالمعطي: «الثروة والسلطة في مصر»، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، عدد سبتمبر ١٩٨٢، ص ١٦٠.

— Daherndorf, R. class and class Conflict in industrial society, Sanford press.

— Bernard, C. the acceptance of authority in Coserand Rosenbery, pp. 143-152.

د. عبدالباسط عبدالمعطي، المرجع السابق، ص ١٦٠.

د. عبدالباسط عبدالمعطي: المرجع السابق، ص ١٦٤، وذكر المرجع الآتي أيضاً:

— Kelle V., D. Kovalson, *An outline of Marxist theory or society*, 1973, pp. 180-181.

جيمس بتراس: الفاشية الجديدة، تراكم رأس المال وصراع طبقي في العالم الثالث ترجمة د. أسعد عبدالرحمن، المجلة المترجمة، المجلس الوطني، الكويت، يناير ١٩٧١، صص ٤٥ ـ ٥٨.

— Andrew G. Frank, Towards a theory of capitalist underdevelopment, *39 th conference of American studies*, Lima, Aug., 1970.

راجع: عبدالله هدية، «النظام السياسي للولايات المتحدة الأميركية وبيئته»، في مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٨١، سنة ١٩٨٠.

د. إسماعيل صبري عبدالله، نحو نظام اقتصادي عالمي، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ١٦٥.

د. عبدالرحمن زكي إبراهيم، «تنمية التخلف في بلدان الطبقة الوسطى»، في مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٨٥، السنة الثانية والسبعون، ص ٧٣.

د. عبدالرحمن زكي، المرجع السابق، ص ٧٠.

□ □ □

POWER AND LEGITIMACY IN DEVELOPING COUNTRIES

A. Hadiyya

As an introduction, this paper deals in the first part with some Latin, Anglo-saxon and Marxist doctrines of power, especially it's definition, main elements and criteria of legitimacy.

In the second part, economic, social and political approaches are adopted in dealing with the actual performance and legitimacy of political power in developing countries. Special interest has been taken to elaborate the interrelationships between is disabled economic structures and gigantic multi-national firms of the developed countries. This led to hte breading of a new social stratum closely linked economically and politically with these firms. Through crooked means, such as the falsification of elections and different types of pressures, it seizes all political power and oppresses public organizations and political parties if any, which dare to oppose its monopoly and misuse of power. Lacking the consent of the polity strips this socio-political stratum of any legitimacy to rule and opens the way to different manifestations of political unrest, which in turn humper development. Such regimes ruled by anrrowly based cliques depending upon force rather than consent constitute a general phenomenon in underdeveloped countries.

THE SEARCH

Journal for Arab & Islamic Studies

Editor: Samir A. Rabbo

THE SEARCH is an academic forum which deals with Arab and Islamic affairs.

The Search is published quarterly by The Center for Arab and Islamic Studies, an independent, non-profit institution.

The Search is distributed worldwide.

All academic articles, literary and art works that deal with Arab and Islamic affairs are welcome.

Subscriptions to The Search are $12.00 for students, $25.00 for institutions, and $15.00 for individuals. For overseas subscriptions add $6.00 for postage.

All Correspondence should be directed to:

THE SEARCH

P.O.Box 543 Brattleboro, Vermont 05301